

لجنة نشر المؤلفات النيمورية

ضبط الأعلام

بقلم

إمام الحق المغيث

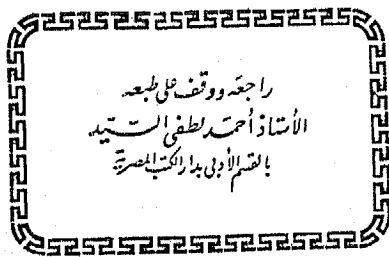
أحمد تيمور باشا

[الطبعة الأولى]

حقوق الطبع محفوظة للجنة

القاهرة ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧

طبع بمطبعة دار احباء الكتب العربية
لاستيعابها عيسى الباني الحسيني وشركاه



الإهداء

الى صاحب الفضل السابغ على العلم وأهله

المغفور له احمد تيمور باشا

نهادي نمره فضله

[اللجنة]

الجنة نشر المؤلفات النيمورية

للغفور العلامة المحقق أحمد تيمور باشا
برئاسة سعادة الشيخ المحترم خليل ثابت بك المدير العام لجريدة المقطم

في العام المنصرم؛ رأى جماعة من أنصار العلم واللغة؛ والعارفين بقدر المشغولين بالعلم والفضل، في مصر والبلاد العربية، أن يمرر بوا عما تجيش به نفوسهم من هذه الناحية، فألفت منهم لجنة، عهد إليها في عداد حفلة تذكارية، اشترك فيها الشعراء والخطباء والكتاب في مصر وسائر الأقطار العربية والشرقية، تمجيداً لذكرى العالم المحقق المغفور له أحمد تيمور باشا، وشملت بالرعاية السامية رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول نصير العلم والعلماء. فأوفد جلالتهم - حفظه الله - لحضورها حضرة صاحب العزة عبد العزيز بدر بك الأمين الثاني لجلالته في ذلك الحين، وكانت رئاسة الحفلة يومئذ لسعادة الشيخ المحترم العالم خليل ثابت بك عضو مجلس الشيوخ والمدير العام لجريدة المقطم، فجاءت بمن اشتركوا فيها من رجال العلم والأدب، وذوى الفضل والسكينة، مظهرًا للشعور بالفضل، والتكريم لصاحب الذكرى.

وقد رأت اللجنة إتماماً لمهمتها؛ أن تذيع ما ألقى في هذه الحفلة الكبيرة من خطاب وقصائد، وأن تجمع ما لم يذع في كتاب سمته «ذكرى أحمد تيمور باشا» وما كادت تظهر طبعته الأولى، حتى تلتقيها أيدي الأدباء والقراء من سائر الأقطار، ومختلف الأمصار. فنفدت في مدة يسيرة.

وقد رأت اللجنة بعد أن أحييت ذكراه أن تبدأ بنشر مؤلفاته التي تركها مخطوطة بقلمه السيلال ولم تطبع . فألفت لجنة فرعية سمّتها « لجنة نشر المؤلفات التيمورية » برئاسة سعادة الشيخ المحترم العالم خليل ثابت بك رئيس لجنة الاحتفال ، وكانت باكورة عملها نشر كتاب « ضبط الأعلام » وهو هذا الذي نضعه بين يدي القارئ . وعهدت بالإشراف على مراجعته وطبعه في مطبعة دار إحياء الكتب العربية؛ إلى الأستاذ أحمد لطفى السيد المحرر بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية ، فجاء آية في الإتيان ، وجمال الطبع ، مما يشهد لهذه المطبعة بالدقة والتحرى والنظام . وإنا لشكر لكل من أسدى إلى اللجنة يداً في إخراج هذا الأثر النفيس ، كما نعتقد أن في إخراجهِ على هذه الصورة جزاءً وفاقاً لما قدمه الفقيد الكريم من أباد يبضاء على العلم والأدب ؟

سكرتير لجنة النشر للمؤلفات التيمورية

أحمد ربيع المصرى

مقدمة

بفلم

إِلَى الْحَقِّ الْمَغْفُورِ لَهُ

احمد تيمور بابشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول — في ترتيب الكتاب .

الفصل الثاني — في مصادره مرتبة على حروف المعجم (يوصف فيها كل كتاب وترتيبه^(١)) .

الفصل الثالث — فيما جرى عليه النسابون في سياق الأسماء في النسب من ذكر الرجل ثم أبيه ثم جدّه الخ . وقد ينسبون للجدّ أو أحد الجدود إذا كان مشهوراً . واذكر قول المؤرخين ابن عثمان عن كل سلطان عثمانى

(١) عثرنا في كتاب ضبط الأسماء والنسب بخط مؤلفه على البيان التالي :

بيان الكتب التي أخذنا ما فيها في كتاب ضبط الأعلام ولم نذكر ما فيها في هذا الدفتر [أى دفتر ضبط الأسماء] لأن تراجعها صعبة على الحروف يسهل الاهتمام إليها أو بها فهارس لما ضبط فيها . العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للفاسي ، الجزء الأول والرابع مرتب على الحروف رقم ٨٤٩ تاريخ . تحفة الأبيّة في ذكر من نسب إلى غير أبيه للفيروزابادي رقم ١٣٩ مجاميع ص ٢٣٦ من المجموعة ، ونسخة أخرى مع ديوان أبي طالب رقم ٣٥٧ شعر مرتب على الحروف .

رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني رقم ١٣١٦ تاريخ مرتب على الحروف :

قضاة مصر لعلي بن عبد القادر الطوخى رقم ١٣١١ تاريخ بأوله فهرس لضبط الأسماء .

تذكرة الطالب النبيه بن نسب إلى أمه دون أبيه لأحمد بن خليل اللبودي الدمشقي رقم ١٤٠٧ تاريخ

مرتب على الحروف وبأوله فهرس أيضاً .

والمسبوون إلى أمهاتهم وانظر مصطلحاتهم في ذلك في المشجّر
الكشاف رقم ١٢٠٦^(١) تاريخ في أواخره . وأما ذكر النسبة وترتيبها
فسيأتى في فصلها — أو الأولى ذكره هنا . ويتكلم هناك عنها من جهة
اللغة — وانظر ذلك في ص ١٦ من تهذيب الأسماء للنووي طبع أوربة .

الفصل الرابع — في كتابة ابن بغير ألف وكتابتها بها في أول السطر وانظر كتابا
في النحو للبحراني في المجموعة رقم ١٩٩ مجاميع فانه يقول : بكتابتها
بغيرها أول السطر ، أو يكون هذا النص في غيره . واذكر الألف التي
ثبتت إذا ذكرت الأم بعد الأب .

الفصل الخامس — فيما اعتمده الأئمة في الضبط بالحروف كالمعجمة والمهملة والمثناة الخ
واذكر ذكر بعضهم المءاء عن التاء المعقودة واصطلاح العلماء في
الحركات وألقابها وتساهل الكوفيين فيها واللغويين بذكرهم الرفع
بدل الضم الخ واذكر ما اعتمدناه نحن في ذلك . واذكر كتابة بعضهم
إسحق وهرون والقسم الخ هكذا . واذكر قول بعضهم الزاى المعجمة
وأن ابن خلكان يقول ذلك لأنه يرسمها الزاء . وتعرض لواو عمرو .
وتكلم على عدم نقطهم وشكلهم في المراسلات الخ . واستطرد لذكر
الثلاثاء وكتابتها الثلاثاء وثلثائة في ثلاثمائة والواو في مثل رؤوس
ومرجوون .

الفصل السادس — في العكس وأنه منقول ومرتبج .

(١) كل الأرقام الواردة في هذا الكتاب هي أرقام رصيد الخزانة التيمورية .

الفصل السابع — فى الأعلام المركبة تركيباً مزجياً .

الفصل الثامن — فى الأعلام الحكيمة .

الفصل التاسع — فى الأعلام الأعجمية وحكم تعريبها .

الفصل العاشر — فى الأعلام المختومة بويّة .

الفصل الحادى عشر — فى لطائف فيما انفرد بضبط الأعلام .

الفصل الثانى عشر — فى التسمية بمحبوب الأسماء ومكروهها وسببه وانظر ص ١٤

من تهذيب الأسماء للنوروى طبع أوروبا .

الفصل الثالث عشر — فى لطائف فيما قلّ التسمى به فى بعض الأزمان أو أكثر

كمحمد فى الجاهلية وموسى لم يتسم به وأيوب لم يذكره أهل اللغة .

الفصل الرابع عشر — فيما تكرر من الاسم الواحد عدة مرات فى النسب الواحد

واذكر استطرادا من هذا الخ .

الفصل الخامس عشر — فيما غيروه فى الأسماء اضطرابا فى الشعر .

الفصل السادس عشر — فى أسماء مشتركة بين النساء والرجال كهند وأسماء وخالد

وجعفر .

الفصل السابع عشر — فى الألقاب .

الفصل الثامن عشر — فى الألقاب المضافة للدين أو الدولة .

الفصل التاسع عشر — فى ألقاب تكريم انفرد بها أناس كشيوخ الإسلام والقاضى

واستطرد لذكر أشياء من هذا القبيل وإن لم تكن منه . وقاضى النيل

لابن أبى الرّدّاد وانظر كراس ضبط الأسماء فى حرف الراء .

الفصل العشرون — في الكنى واذكر الغالب على محمد أبو عبد الله عند
المغاربة . وإذا استطردت إلى ذكر كنى الحيوان راجع كراس
خلق الحيوان ففقيه ذلك .

الفصل الحادى والعشرون — في النسبة واذكر بعض الشاذ منها . أما ترتيب النسب
الخاصة بعد العامة كالمأشئى بعد القرشى فقد مضى ذكره فى الفصل
الثالث أو الأحسن ذكره هنا ويشار إليه هناك .

ترتيب الكتاب

لما كان قصدنا التسهيل على المطالع في الكشف عما أراده وتقريبه إليه راعينا في ترتيب الكتاب الأمور الآتية :

(الأول) أننا رتبناه على حروف المعجم على ترتيبها المعروف في المشرق ، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث وما بعدها في الكلمة . وعددنا الحرف المشدّد حرفين كما في غَزَال بالتخفيف ، وغَزَال بالتشديد : فإننا نذكر الأول في الغين مع الزاي والألف ، والثاني في الغين مع الزاي والزاي . فان كان وارداً بالضبطين ذكرناه في الخفّف وتكلمنا عليه . ثم نعيد ذكره في الشدّد ونحيل على موضع الكلام عليه بأن نقول (أنظره في كذا) وإذا اشتركت أسماء في الحروف اختلفت في ضبط الأول فإني أذكر المفتوح والمكسور ثم المضموم .

(الثاني) أننا لا نعدّ في الحروف ألفاظ الأب والإين والأنخ والأخت والأمّ والبنت والجدّ والعَمّ والخال وذو وذات وأداة التعريف ، فنذكر الاسم المضاف إلى أخذها كما لو كان عادياً عنها ، مثال ذلك أبو نؤاس فإننا نذكره في النون ، وابن السّمعانى في السين ، وذو الرّمة في الراء ، وهلمّ جرّاً .

(الثالث) لما كان التحريف شائعاً في الأعلام وورد كثيراً منها على غير وجهه في الكتب صار من المتعذّر على الناظر في كتابنا الاهتداء إلى طليّته لعدم وقوفه على صحّة اللفظ ، رأينا أن نذكر في الغالب الاسم في حرفه على ما اشتهر به من

التحريف ثم نُحيل على موضع الصواب فيه ، هذا فيما وقفنا عليه من ذلك ، وإلا فلا سبيل إلى الإحاطة بهذا النوع . على أننا إنَّما نذكر ما اشتهر تحريفه أو وقع في كتاب مشهور ولا نلتزم ذلك أيضاً .

(الرابع) أننا لا نراعى الترتيب في الزمن عند ذكر شخصين فأكثر اتفقوا في الاسم الذي ننصّ على ضبطه أو في اللقب أو الكنية أو النسبة كما في لفظ (العسكريّ) فإنَّنا نذكر من اشتهروا به من غير مراعاة هذا الترتيب . والسبب في ذلك أننا كنّا قيّدا من عثرنا عليه بهذه النسبة، ثم صرنا نلحق به كل من عثرنا عليه بعد ذلك ، وقد يكونون متقدّمين عليه في الزمن ، ولم نجد فائدة في تغيير الوضع بالتقديم والتأخير . إذ الكتاب ليس بكتاب طبقات وإتّما المقصود منه الضبط .

كما أننا لا نستوفي كل من عرف بنسبة أو لقب أو اسم أو غيرها لأنه لا سبيل إلى الإحاطة بذلك بل تقتصر على المشهورين فقط الذين وقفنا على نصّ في ضبطهم . ولا نذكر كل من نسب إلى بلد أو حرفه ولم يشتهر بهذه النسبة وإن كان في نفسه مشهورا كابن بناته فأنّه مصريّ ولكن لم يشتهر بهذه النسبة ولم تغلب عليه ، فإذا أفردت وقيل قال المصريّ لا ينصرف إليه بخلاف مثل الصفديّ والحليّ .

(الخامس) أننا نكتفي في نسب الشخص بذكر أبيه وجدّه غالبا إلا إذا كان ذلك غير كاف للتعريف به أو كان في الأسماء ما يحتاج إلى ضبط ووقفنا على نصّ فيه فإننا في هاتين الحالتين نسوق من نسبه بمقدار ما تدعوا الحاجة إليه ونكتفي في هذه الأسماء بضبطها بالقلم فقط في سياق هذا النسب ونذكرها في حروفها بالنصّ على ضبطها ونقول هو والدفلان المذكور في حرف كذا أو أحد جدوده أو نحو ذلك ونقتصر في هذه الأسماء على اسم الذاكر للضبط باختصار اكتفاء بما ذكرناه من

التفصيل في الاسم الذي أحلنا عليه وليُعلم أنه ذكر ضبطه في كلامه على ترجمة الحال عليه . وأما إذا وجدنا النصّ لآخر ذكرنا اسمه فيه واسم كتابه .

(السادس) أننا قد نذكر أسماء لم نقف في ضبطها إلا على تعيين الحروف دون النصّ على الحركات فأثبتناها رجاء أن نَظْفَر بضبط حركاتها بعد ذلك فنلحقه بها ولا يخفى أن في تعيين الحروف فوائد لا تُقدَّر في الأمان من التصحيف فيها . وقد نذكر رأينا في حركاتها أن ظهر لنا فيها شيء . ولكننا نجعل المطالع في حلّ من الأخذ به أو تركه .

(السابع) أننا نعزو كل قول لقائله ونذكر كتابه الذي نقلناه عنه وقصدت بذلك التسهيل على من يروم الوجوع إلى أصل النقل للثبّت منه وإذا ذكرنا اسم الشخص ونسبه وميلاده أو وفاته ثم أعقبناه بقولنا (قال فلان في الكتاب الفلاني كذا في ضبطه) فاعلم أن ما تقدّمه من النسب والميلاد والوفاة وغيرها منقول عن هذا الكتاب وإلا أعقبناه بقولنا كما في كتاب كذا إن كان ما تقدّم عنه والضبط عن غيره . إلا في ابن خلكان فإننا لم نلتزم في الغالب ذكر كتابه وفیات الأعيان لشهرته بل نقصر على قولنا (قال ابن خلكان) .

(الثامن) أننا إن أردنا نقل عبارة بنصّها نُضَبِّبُهَا بهلالين صغيرين في أولها وبآخرين في آخرها وقد نقول بعد ذلك انتهى أولا نقول لنُدِلّ على أن ما بين العلامتين كلام من نقلنا عنه بلفظه . وإذا لم نفعل ذلك فاعلم أن العبارة منقولة في الغالب بالمعنى . وإذا أردنا تحقيق شيء ظهر لنا صدرنا كلامنا بلفظ (قلت) مضبّا بهلالين كبيرين كما ترى .

(التاسع) أننا كنّا نودّ ذكر عدد الجزء ورقم الصفحة من كل كتاب ننقل زيادةً في التسهيل على من يروم الرجوع إليه ، لولا أنّ النسخ الخطوطة ليست على نمطٍ واحد كما لا يخفى ، والمطبوعات قد تتعدّد طبعتها ، فمنهجنا لذلك نهجاً آخر نعلم به الفائدة ، وإن لم يبلغ في التسهيل مبلغ ذكر الأجزاء والصفحات ، وذلك أننا نذكر الطبعة أو الباب أو الفصل ونحوها ، مع نصّنا في الغالب على موضع هذا النقل ، إن كان في الأوّل أو الوسط أو الآخر ، هذافى الكتب المرتبة هذا الترتيب ، وأما فى الكتب المرتبة على حروف المعجم ، فلا نلتزم فيها بشيء من ذلك ، اكتفاءً بذكر اسم المترجم ، واسم أبيه وبقية نسبه لسهولة الرجوع إليه فى حرفه من ذلك الكتاب . وأما الكتب اللغوية ، فأنا غالباً نذكر المادّة التى نقلنا عنها ، ونلتزم ذلك حتماً فى اللفظ المذكور فى غير مادته . فإذا تكرّر النقل عن الكتاب فى الترجمة الواحدة فأتنا لا نكرر هذا الالتزام ، بل نكتفى بذكره فى أول الكلام فقط . وأما الكتب الغير المرتبة وما أشبهها من التذاكر والكنائش والمجاميع ، فقد اكتفينا عند النقل عنها بمجرد العزو إليها ، وعذرنا فيه واضح غير أننا لم نأل جهداً فى تقريب ما فيها على المطالع ، ولم نترك وسيلةً فى ذلك إلاّ توسّلنا بها .

(العاشر) إذا ذكرنا تاريخاً أو قرناً بالاطلاق فنريد الهجرى ، وإذا أردنا الميلادى ألحقنا بعده . (م)

يقول الواقف على طبع هذا الكتاب ، الفقير إلى الله تعالى أحمد لطفى ابن السيد : هذا ما انتهى إلينا من مقدّمة العلامة أحمد تيمور باشا لكتابه « ضبط الأعلام » ومنه يُعرف أنه - طيّب الله ثراه - وضع « تصميم » مقدّمة ضخمة قرّغ مودّاه ،

وميز أقسامها ، كما يُشير إلى ذلك في تضاعيف الكتاب نفسه . كما يُعلم أيضاً أن المؤلف رحمه الله لم يستوف هذا الكتاب تأليفاً وإعداداً ، لأنه تركه جُزْأَت « فيش » غير مرتّبة من جهة ، ولأنه كما يُفهم من سياق المقدمة وأعداد رموس مواضيعها ، قد أعدّ ليكون كتاباً كبير الحجم ، ضخّم الجرم ، من جهة ثانية . وأقربُ إلى الصواب أن المرحوم تيمور باشا ، قد عدّل عن الإفاضة في مقدمة ضبط الأعلام ، إلى التوسّع في مقدمة كتابه « ضبط الأسماء والنسب » لنشابه موضوعيهما ، فترك المقدمتين كليهما في حاجة إلى أعمال القلم ، وكذّ الذهن ، وتسريح الخاطر .

رحم الله المؤلف رحمة واسعة . وجزاه عن أهله الجزاء الأوفى ؟

أحمد لطفي السيد

القاهرة في { ربيع الأول ١٣٦٦ هـ
يناير سنة ١٩٤٧ م }

المحرر في القسم الأدبي بدار الكتب المصرية

يطلب الكتاب من :

دار جريدة المقطم	بالقاهرة
والأستاذ أحمد ربيع المصري	} بدار اللجنة ٣٠ سكة الشيخ سليمان بجوار متحف فؤاد الصحنى بعبدين
سكرتير اللجنة التيمورية	
ودار إحياء الكتب العربية	بسيدينا الحسين تليفون ٥٠٨٥٦ - القاهرة

ومن المكتبات الشهيرة بمصر والأقطار العربية